



كوٲاماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتيتيحاداي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٨/اتحادية/تميز/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٨ برناسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساملي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بليان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخاليل شمشون قس كوركيس وحسين ايسو ألتمن المائلونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز- المدعى عليه -/ وزير الداخلية /إضافة لوظيفته وكيله الرائد الحقوقي نصير خميس عبد .
المميز عليه - المدعي -/صفاء جاسب لعبيبي وكيله المحامي علي حسين السعدي .

الإدعاء

ادعى المدعى (المميز عليه) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بان المدعى عليه (المميز))//إضافة لوظيفته اصدر الأمر الإداري المرقم (٣٨٦٢) في ٢٠٠٦/٣/٥ بإحالة موكله على التقاعد استناداً لنص الفقرة (٥) من المادة (٢٠) من قانون الخدمة لقوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ ، تظلم المدعي من الأمر المذكور الفأ لدى المدعي عليه//إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣ وسجل لدى مديرية شكاوى المواطنين - لمركز شرطة العلوية في ٢٠١٠/٣/٣ ولم يتم الرد على التظلم رغم مضي المدة القانونية . أقام المدعي دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١٠/٤/١١ طالباً الحكم بإلغاء الأمر المطعون فيه المرقم (٣٨٦٢) في ٢٠٠٦/٣/٥ لعدم توفر شروط الإحالة على التقاعد فيه وإلزام المدعي عليه//إضافة لوظيفته بقبول مباشرته في الوظيفة ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٤ ويعد اضبارة (٢٠١٠/ق/٢٢٧) حكماً يقضي بإلغاء الأمر الإداري المرقم (٣٨٦٢) في ٢٠٠٦/٣/٥ ذلك ان السند القانوني لإحالة المدعي على التقاعد كان على قانون الخدمة لقوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ الملغى بقانون التقاعد الموحد رقم (٢٧) لسنة

كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآي تبينتيحابي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٨/اتحادية/تمييز/٢٠١١

٢٠٠٦ والذي عد نافذاً في ١٧/١/٢٠٠٦. طعن وكيل المميز/إضافة لوظيفته بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ١١/٩/٢٠١١ طالباً نقضه لأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه لما استند اليه من أسباب صحيح وموافق للقانون ذلك ان (المميز) المدعى عليه/إضافة لوظيفته اصدر الأمر الإداري المرقم (٣٨٦٢) في ٥/٣/٢٠٠٦ القاضي بإحالة (المميز عليه) المدعى على التقاعد استناداً لنص الفقرة (٥) من المادة (٢٠) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ دون ان يلاحظ كون الأحكام الخاصة بالتقاعد المنصوص عليها في القانون أعلاه قد ألغيت بقانون التقاعد الموحد رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ والذي عد نافذاً في ١٧/١/٢٠٠٦ ، وحيث أن الأمر المطعون فيه لا يستند الى أساس قانوني صحيح لصدوره استناداً لنص ملغي وحيث ان محكمة القضاء الإداري قضت بحكمها المميز بإلغاء الأمر الإداري المرقم (٣٨٦٢) في ٥/٣/٢٠٠٦ عليه قرر تصديق الحكم المميز ورد الطعون التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ١٨/١٠/٢٠١١ .

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا